مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2022/06/27

الرقم : 4148

الى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

خفض أثمنة الأدوية ومراجعة تعريفات التعويض عنها

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
تتحمل الأسر المغربية، بشكل عام، ما يناهز 50% من المصاريف الصحية بشكل مباشر، وأكثر من 63% إذا تم احتساب مساهمة الأسر في التغطية الصحية. وذلك حسب تقارير لمؤسسات رسمية ودستورية.
ويُعتبر تعزيزُ إصلاح السياسة الدوائية الوطنية أحد أهم المداخل لتحقيق الحق في الولوج إلى الدواء، بغرض تخفيف العبء التمويلي للعلاج على المواطنات والمواطنين. حيث تبين مثلا لمجلس المنافسة، أنه من خلال تحليل وضعية الأدوية المقبول إرجاع مصاريفها بأن نسبة الأدوية المعروضة في السوق وغير القابلة للاسترداد تناهز 41 %، وهو ما يشكل عائقا ماليا يحول دون ولوج المريض إلى الدواء.
وهو ما يقتضي تعزيز الصناعة الوطنية للأدوية، وإخراج "الوكالة الوطنية للدواء" إلى حيز الوجود. كما يتطلب الأمر تيسير وتشجيع إنتاج واستعمال الأدوية الجنيسة.
كما يستلزم الأمر، السيد الوزير المحترم، إرساء نظام مرن لإعادة النظر، بشكل دوري ومسترسل، في التعريفات المرجعية الوطنية لإرجاع أو تحمل نفقات الأدوية، بشكلٍ يحقق للمواطن مرجعياتٍ سعرية واضحة وشفافة ومتساوية وعادلة، حيث يتم، في أحيان كثيرة، التعويض والإرجاع على أساس أثمنة الدواء الجنيس، رغم أن الدواء المُستعمل أصلي، مما يجعل التعويضات هزيلة أمام النفقات الحقيقية للمرضى المُؤَمَّنين.
على هذه الأسس، نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير التي سوف تتخذونها، من أجل مراجعة التعريفات المرجعية للأدوية، وضمان عدالتها ومطابقتها للواقع؟ وحول ضرورة إقرار تعريفة مرجعية تعكس التكلفة الحقيقية للأدوية. كما نسائلكم، حول الإجراءات التي ستتخذونها لأجل مواجهة ضعف نسبة التغطية الفعلية لنفقات الأدوية التي تؤدي إلى تغريم المؤَمَّنِين، حيث يضطرون إلى تحمل الحصة الأكبر؟
ونسائلكم، أيضا، بخصوص عزمكم على استئناف مسار تخفيض أثمنة الأدوية، وبصفة خاصة الأدوية باهظة الثمن أو الأدوية المستحدثة التي تتميز بسعرها المرتفع لمعظمها مقارنة مع دول أخرى، مع ضبط السوق الوطنية للأدوية التي لا تزال ضعيفة وغير شفافة؟ مما يجعل من معدل استهلاك الدواء لا يتجاوز في المتوسط 450 إلى 500 درهماً لكل فرد سنويا ببلادنا، في حين أن هذا المعدل يبلغ ستة أضعاف هذا الرقم في أوروبا مثلا.
وتقبلوا، السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني